

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ ستمبر ١٩٩٥

قتل الأسرى ليس آخر الانتهاكات الإسرائيلية

وبادى ذى بدء قد يصعب على أى مراقب أو أى خبير فى حقوق الإنسان والقانون الدولى أن يضع قائمة بالانتهاكات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، نظرا لشعبها وتنوعها وامتدادها لمجالات جديدة من الانتهاكات ربما تكون غير مسبوقة، كما أن محاولة تسكين هذه الانتهاكات فى الفئات النظرية والقانونية المعروفة فى موثائق حقوق الإنسان والشعوب قد تبوء هى أيضا بالفشل فهذه الفئات قد وضعت منذ فترة طويلة نسبيا - على الأقل ما يتعلق منها بالوثائق الأولى لهذه الحقوق - وقامت إسرائيل بتطوير تقنيات وآليات جديدة فى مجال انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى وأراضيه التى تحتلها، ومن ناحية أخرى فإن هذه التقنيات النظرية والقانونية قد ارتبطت منذ بدايتها بحالات وأوضاع يظروف وصراعات تختلف جزريا عن حالة الصراع العربى الاسرائيلى، والذى قامت اسرائيل من خلال دعاواها حول الآن وعداء العرب لها بتطوير انتهاكاتهما لحقوق السكان والأراضى التى تقبضون باحتلالها.

د. عبد العليم محمد

ومصدر صعوبة تسكين الانتهاكات الاسرائيلية فى الفئات العادية للموآثيق الدولية يعود بلا شك الى حقيقة تكاد نفساها أو نقاساها وتعرض لنسيان جماعى عالمى، وهى نشأة اسرائيل ذاتها كاتنهاك خطيرة لا يسقط بالتقادم عبر التواطؤ مع القوى الغربية وعلى حساب الشعب العربى فى فلسطين وتحت دعاوى صهيونية ودينية وعرقية وزغما عن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

اعادت قضية قتل الأسرى المصريين خلال عدوان اسرائيل عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ الى الأذهان موضوع الانتهاكات الاسرائيلية التى ارتكبتها اسرائيل - ولا تزال - فى الأراضى العربية المحتلة، بعد أن كادت المغريات والمفاهيم التى صاحبت تطور العملية التفاوضية بين العرب واسرائيل تطفى على هذه الانتهاكات، بدعوى نسيان الماضى، وبدء صفحة جديدة فى العلاقات الاسرائيلية العربية، ودعوى تطبيع العلاقات بحكم ضرورة وأهمية السلام لكلا الطرفين، وهو خطاب لا يزال بحاجة ماسة لنقد متعمق من الجانب العربى بعيدا عن مقتضيات السياسة العملية.

أورى سبلشتاين ومائير بايمل ، اثنان من ابرز المؤرخين الاسرائيليين المعاصرين ، لا يفتقان فى أعمالهما على أى شيء تقريبا ، دائما يصل كل منهما الى أحكام مناقضة للآخر ، حتى ضرب بهما المثل على عمق التناقض فى التاريخ وما يصل اليه المؤرخون من احكام ، ومع ذلك وجد هذان المؤرخان نفسيهما يلتقيان على رأى واحد لأول مرة وذلك بصدور الحديث عن الجرائم التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية ابان عدوان ١٩٥٦ ، وأكدوا بشكل قاطع أن ما حدث فى ممر متلا وشرم الشيخ بدءا من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ هو مذبحه حقيقية مهما اتخذت تسميات مختلفة لهذه الوقائع .

في فلسطين وبعض الدول العربية منذ عام ١٩٤٢، وكان هدف هذه الوحدات استخباراتي في البداية أي الحصول على المعلومات والأخبار والقيام بالاعتقالات للعرب والفلسطينيين في المدن والقرى بعد تسليمهم أفرادها إليها. واعتمدت هذه الوحدات على بعض يهود البلدان العربية. وفي هذا السياق أيضا يمكن الإشارة إلى حرص إسرائيل على تكوين مجموعات من المتعاونين معها واستخدامها في ذلك لجميع الأساليب الدنيئة التي تجيدها أجهزة استخباراتها، بل حرصت لدى توقيع اتفاق أوصلو على حماية عملائها والمتعاونين معهم، وفرضت في صلب الاتفاقات ذاتها نصا غريبا (اتفاق القاهرة الموقع في ٤ أبريل عام ١٩٩٤) يتعهد بموجبه الجانب الفلسطيني بعلاج مشكلته المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية وعدم ملاحقتهم قضائيا أو ايدائهم، ويعكس هذا النص حرص إسرائيل على استمرار هؤلاء في أداء دورهم في القسلة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية الوليدة في غزة وأريحا.

عدم التقيد بالتواريخ المحددة في الاتفاقات. من المعروف أن اتفاق أوصلو كان قد حدد توقيتات زمنية لتنفيذ بنوده سواء ما تعلّق منها بغزة وأريحا أو توقيع سلطات الحكم الذاتي في المرحلة الإنتقالية أو ما دون ذلك، وقد حرصت إسرائيل عقب توقيع الاتفاق وعلى لسان رئيس الوزراء رابين على التحرر من التقيد بهذه التوقيتات الزمنية وأكد الأقدسية لهذه التواريخ، وهو الأمر الذي يعنى من ناحية إستخفافه باتفاق مكتوب وموقع بشهادة القوى الكبرى، ويعنى من ناحية أخرى استبدال الاتفاق كمرجعية للتنفيذ والتوقيت بمرجعية أخرى هي مصلحة إسرائيل في المقام الأول وتقديرها للمصلحة تطبيق هذا البند أو ذاك من بنود الاتفاق، ومن ناحية ثالثة تستغل إسرائيل ميزان القوى الراجح لمصلحتها لفرض المزيد من التنازلات على الجانب الفلسطيني وتطويعه لقبول مفهوم إسرائيل للزمن والتوقيتات الزمنية.

الإغلاق المتكرر للضفة الغربية وغزة: تبادر إسرائيل لدى أية عملية فدائية إلى إغلاق الضفة وغزة لمدة زمنية تتفاوت وفق حجم العملية والنية العقابية إزاء مواطني هذه الأراضي، والإغلاق فضلا عن أنه أحد أشكال العقاب الجماعي الذي ينتمى لمرحلة متخلفة من تاريخ التطور الإنساني وتجاوزته التحديتات التي لحقت ببنية القوانين والقواعد المنظمة له سواء في ظل الإحتلال أو الحالات العادية. فضلا عن ذلك فإنه يوقع ضررا معنويا وماديا باقتصادات الضفة وغزة، حيث يفقد العاملون الفلسطينيون في إسرائيل مصادر رزقهم لمدة أسبوع أو عدة أسابيع حسب الحالة ويلحق الضرر باقتصاد الضفة وغزة المنهار والتابع للاقتصاد الإسرائيلي، وتصاحبه حملات أمنية وعسكرية تروغ المدنيين بتدمير بعض المنازل ونسفها واعتقال عدد كبير منهم بحجة الاستجواب والاشتباه.

- وإذا كانت الضرورات الميكافيلية للسياسة تقتضى تجنب هذا الجدل فإن الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة من شأن تداعياتها أن تذكر به، ويمكننا أن نرصد فيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية المعاصرة عددا من هذه الانتهاكات أو عينة منها، ولا يفى ذلك تجاهل بقية هذه الانتهاكات أو التقليل من خطورتها وتأثيرها، ولكن وكما سبق الإشارة يصعب وضع هذه الانتهاكات وحصرها جملة وهو أمر يفرض الانتقائية في رصد وتحليل بعض أشكال الانتهاكات الاسرائيلية.

وتجىء في مقدمة هذه الانتهاكات قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة إذ تكشف الوقائع المتواترة المتعلقة بالاستيطان بصفة عامة والاستيطان بعد توقيع اتفاقية أوصلو بصفة خاصة، عن تسارع معدلات الاستيطان وأنشاء الطرق الالتفافية التي تربط هذه المستوطنات بإسرائيل ومحصلة ذلك هو تشكل كتلة كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية تتفوق المائة وثلاثين ألف مستوطن عدا منطقة القدس الكبرى، وتقام المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، ويستثمر أصحابها المياه والموارد الطبيعية الفلسطينية وتقدم لهم إسرائيل تسهيلات مالية وقروضا لإغرائهم على الاستيطان في هذه المناطق، والهدف من الاستيطان واضح وهو تزريق أواصر الضفة الغربية وتحويلها إلى مناطق فلسطينية وأخرى يهودية، وتفتيت وحدتها الجغرافية وربطها بإسرائيل عن طريق تحويل البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمياه والكهرباء، وهكذا تقوم إسرائيل بهذا العمل على تغيير المعالم الديموجرافية والجغرافية للأراضي الواقعة تحت إحتلالها دونما اعتبار للالتزامات القوة القائمة بالإحتلال، والتي تنظمها المعاهدات الدولية، ويجدر الإشارة إلى ملاحظتين هامتين بصدد قضية الاستيطان، الأولى نمط التبرير الأيديولوجي لانتزاع ومصادرة الأراضي الفلسطينية تحت دعاوى دينية توراتية وبحجج أمنية إستراتيجية أما الثانية فهي استبعاد قضية الاستيطان من النقاش والتفاوض الجارى والخاص بالمرحلة الإنتقالية وإرجاء هذه القضية الهامة لمفاوضات المرحلة النهائية، وذلك يمهّد لفرض الأمر الواقع على الفلسطينيين مسبقا وقوع مساحة أكبر من الضفة الغربية في قضية الاستيطان.

فرق الموت الاسرائيلية: وهي وحدات سرية يرتدى أصحابها الزي المدني وتشكلت فيها مجموعتان في نهاية ١٩٨٨ تعمل الأولى في الضفة الغربية وقام بتأسيسها نائب رئيس الأركان آنذاك إيهود باراك، وتعمل المجموعة الثانية في غزة وكان هدف هذه المجموعات مراقبة النشاط في الانتفاضة وتصفيتهم، وقامت هذه المجموعات التي كانت صغيرة العدد في البداية بقتل عناصر فلسطينية من شتى الاتجاهات والفصائل أثناء الانتفاضة، ويتطور المواجهة بين الجيش الاسرائيلي والانتفاضة اتضح للقيادة الاسرائيلية أهمية الوحدات لتفادي الصورة السلبية في الصحافة العالمية لإسرائيل والتي ترتبت على المواجهة بين الجيش والمدنيين وتزايد من ثم عدد أعضاء هذه الفرق.

وهذه الوحدات تطوير معاصر وحديث لنمط الوحدات السرية اليهودية التي كانت تعرف باسم «مستعربين» أي مستعربين وكانت تقوم بنشاطها

ثبت أن القوات الإسرائيلية أقدمت على قتل والتمثيل بجثث عمال أحد المهاجرين قرب ممر مثلاً ، وأن عدداً من تم قتلهم يصل إلى ٤٩ مصرياً . كذلك أكدت الشهادات تنافس الكتيبة ٨٩٠ مظلات التي كان يقودها تلميذ رافائيل إيتان ، العميد أرييه بيرو ، واللواء التاسع الذي كان يقوده أرييل شارون على قتل كل من يصادفهم من عمال أو جنود القوا بسلاحهم وتم أسرهم . كما أكدت هذه الشهادات قيام جنود الكتيبة ٨٩٠ بقتل حوالي ٣٠٠ من عمال إحدى شركات البترول أثناء مرورهم في شاحنة بالقرب من رأس سدر ، وكيف أن عملية القتل والتمثيل بالجثث كانت تقدم نموذجاً للأعمال الهجيرة والبربرية التي يندى لها جبين البشرية حتى في أكثر مراحلها همجية وبربرية .

ولم يجد إكبر منفذ لمذابح ١٩٥٦ ضد العمال والأسرى المصريين ، أرييه بيرو ، أي غضاظة في سرد تفاصيل عمليات القتل والاعدام والتفكيك بالجثث ، بل أنه عندما عبر عن شعوره بالخطأ كان ذلك في معرض رده على التقارير التي كتبتها قوات التطوير الدولية بعد انتهاء العدوان والتي جاء فيها « أنه تم العثور على جثث لجنود مصريين مقتولين ومقيدين الأيدي والأرجل وهذا رد بيرو أنه يشعر بالخطأ لأنه لم يقم بقتل قيود الأسرى بعد قتلهم » .

ونظراً لأن مثل هذه الشهادات أكدت مسئولية رموز اليمين الإسرائيلية المتطرف وعلى رأسهم رافائيل إيتان - زعيم حزب تسومييت وعضو الكنيست الحالي - وأرييل شارون عضو الكنيست الحالي عن تكتل الليكود ، فإن انتصار اليمين الإسرائيلي بدأوا في فتح ملفات جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ ، والتي تمت جميعها بأوامر مباشرة من رئيس الأركان الإسرائيلي في ذلك الوقت ، ورئيس الوزراء الحالي - اسحق رابين - على أساس أنها جرائم ارتكبتها إسرائيل وتفوق في وحشتها وبربريتها ارتكبت عام ١٩٥٦ ، وأشاروا إلى - ذبح حوالي ٩٠٠ جندي مصري فلسطيني عن بينهم ٣٠٠ في معسكر واحد .

ويبدو أن اليمين الإسرائيلي قد ألقي بيده الحقائق في محاولة للضغط على رابين حتى لا يفتح ملفات جرائم الحرب التي ارتكبت عام ١٩٥٦ والتي تطول رموز اليمين ، وأنه إذا مكر رابين في تقديم أي من هؤلاء ، المجرمين ، إلى المحاكمة ، فإن مؤرخي إسرائيل لديهم ما يدين رابين وغيره في حرب ١٩٦٧ .

ومن هنا اكتفى رابين بطلب تحقيق الجيش في هذه الوقائع ، مؤكداً أنه لا يعتزم تقديم أي من المتهمين إلى المحاكمة تحت دعوى أنهم لم يعودوا خاضعين لسلطة الجيش ، وهو الأسر الذي يجعلنا نتساءل ، متى كانت جرائم الحرب تسقط بخروج مرتكبها من الخدمة العسكرية أكثر من ذلك ، فإسرائيل من الدول الراضية للتوقيع على معاهدة ، تقادم جرائم الحرب ، وذلك حتى تستمر في تعذيب من تشير إليهم بأصابع الاتهام بالمشاركة في أعمال ضد اليهود وأبان الحرب العالمية الثانية ، والتي أعطت لإسرائيل

وأخيراً وليس آخراً تبقى قضية المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والمعاملة السيئة التي يلقونها وتعنت إسرائيل في الإفراج عنهم كما طالبت بذلك الجانب الفلسطيني مراراً وتكراراً ، ويقدر عدد هؤلاء من الفلسطينيين واللبنانيين بعدة آلاف ، بل وتربط إسرائيل محاصر الإفراج عن هؤلاء المعتقلين بالتدرج في تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية والتقدم في المفاوضات واستجابة الجانب الفلسطيني لمطالب ومصالح إسرائيل ، وهكذا تكون مرجعية التعامل مع قضية المعتقلين هي مرجعية الأمن الإسرائيلي وليس مرجعية القانون والقضاء .

يضاف إلى ذلك أيضاً قضية اللاجئين والنازحين وهم في الحالة الأولى الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم وأراضيهم عقب إنشاء إسرائيل وتوزعوا بين سوريا والأردن ولبنان ودول المهجر الأخرى في أوروبا وأمريكا وغيرها وفي الحالة الثانية أولئك الذين أكرهوا على مغادرة ديارهم وأراضيهم عقب عدوان إسرائيل في عام ١٩٦٧ .

وهؤلاء وأولئك لا يحظون بحق العودة لأراضيهم ووطنهم في حين يكفل قانون العودة الإسرائيلي لكل يهودي العودة متى وكيفما يشاء إلى إسرائيل حيث يحصل على العون المادي للاستقرار والإقامة . هذه عينة من الانتهاكات الإسرائيلية المعاصرة في الأراضي المحتلة ، وهي كما يبدو للقارئ ، تكاد تكون عينة عشوائية لم يتم اختيارها وفقاً لقواعد مستندة من حيث الأهمية أو التوقيت أو درجة الخطورة والتأثير ولا يعنى الحديث عنها أنها تفوق خطورة الانتهاكات الأخرى وقد وردت نتيجة للتداعيات التي أثارها مثل قتل الأسرى المصريين بالطريقة البربرية والتي تتم عن الحقد والكراهية والتعصب ، ومن يرى ربما ما خفي من الانتهاكات كان أعظم وذلك عندما تنتهي المدة القانونية اللازمة للإفراج عن بقية السجلات العسكرية .

وقد جاءت هذه الشهادة من داخل إسرائيل ، ومن مؤرخيها المعاصرين ، لتكشف أبعاد الانتهاكات التي أقدمت عليها القوات الإسرائيلية أبان تنفيذها للشق الخاص بها في عدوان ١٩٥٦ الثلاثي ورغم أن العديد من الذين شاركوا في هذه الحرب من الجنود والقادة ، حاول أكثر من مرة إثارة موضوع الانتهاكات من قتل عمال مصريين عزل وتصفية أسرى مصريين بطرق لا تمت إلى العصر الحديث بأي صلة ، ناهيك عن التمثيل بالجثث ، إلا أن قيادة الجيش الإسرائيلي رفضت الاستماع لهذه الأصوات ، والتي كان أعلاها صوت أوري أفنيري ، بل أنهم مع غيرهم بخيانة إسرائيل وخدمة العدو !!

بعد ذلك بدأت الصحف العبرية ، تنشر شهادات جنود وضباط شاركوا في المذابح أو شاهدها دون أن يكون لهم دور في تنفيذها ، وبدأت الحقائق تتكشف ولعل ، أفضل ما نشر بشكل متكامل عن الجرائم التي ارتكبتها

ضباط وجنود إسرائيليين في عدوان ١٩٥٦ ، كان ذلك التحقيق الذي كتب رونيل فيشر في جريدة معارف (١٩٩٥/٨/٤) ، فمن خلال شهود العيان وأدلة من قاموا بتلك المذابح ،

ومن هنا لابد ان نتواصل جهود كشف كافة هذه الجرائم وسلك الطرق الدبلوماسية المعتادة في مثل هذه الاحداث والمطالبة برد الاعتبار للشعب المصري على ازهاق ارواح الالاف من ابناؤه المدنيين والعسكريين وتقديم الاعتذارات الكافية والتعويضات المناسبة . إضافة الى كشف مواقع المقابر الجماعية وكذلك وضع من قاموا بمثل هذه الجرائم على . لائحة سوداء . على أساس ارتكابهم لاعمال اجرامية في حق الشعب المصري . ولا سيما وان التحقيق الذي جاء في صحيفة معاريف في (٩٥/٨/٤) انظر مخترعات إسرائيلية . العدد التاسع) كشف ان احد منفذي مذبة . شرم الشيخ . وهو المقدم احتياط عاموس نعمان . والذي كان احد قادة الفصائل في عدوان ١٩٥٦ . اكد انه اثناء زيارته لمنطقة شرم الشيخ عام ١٩٧٦ . تمكن من التعرف على الهياكل العظمية لبعض الأسرى الذين قتلهم بين بعض الصخور على امتداد الطريق الرئيسي وانه سعيد لرؤية هذه الهياكل العظمية في مكانها لأنها ستظل كالستار الأحمر يذكر المصريين دائما بعدم مشايقتنا في المستقبل وبصرف النظر عن الوحشية والوقاحة في التعليق على المذابح . فالمؤكد ان تتبع هؤلاء المجرمين ووضعهم على القوائم السوداء . وتحريك الدعوى للمطالبة بسحاكمتهم كمجرمي حرب والحصول على الاعتذارات والتعويضات الكافية . ربما تكون أقل ما يمكن المطالبة به الآن لرد الاعتبار للشعب المصري وكشف حقيقة جرائم الحرب التي اقدم عليها جنود وضباط بعضهم أصبح الآن يحتل مقعدا في الكنيست وآخرين تولوا مناصب عليا في الوزارات ورئاسة الحكومات الاسرائيلية في فترات سابقة . بل ان فتح ملفات جرائم اسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ سوف يطول رئيس الحكومة الحالي اسحق رابين وبعض الوزراء العاملين معه .

الحق في تعقب العديد من رموز النازية . ولعل قصة خطف . ايخمان . من احدى دول امريكا اللاتينية ومحاكمته في اسرائيل وإعدامه بتهمة قتل يهود ابان الحرب العالمية الثانية تمثل نموذجاً واضحاً على السلوك الاسرائيلي . ايضا عدم التوقيع على معاهدة تقادم جرائم الحرب . سنحت . وتسمح لاسرائيل . حتى الآن . بالحصول على تعويضات ضخمة من المانيا . اد وحمل اجمالى ما حصلت عليه اسرائيل من تعويضات حتى عام ١٩٩٠ الى حوالي ٢٨ مليار دولار . إضافة الى حوالي ٦١٨ مليون دولار كتعويضات شخصية سنويا . وهي التعويضات التي مكنت اسرائيل من بناء اسطولها البحري وتحديث قدراتها العسكرية . والتغلب على المشاكل التي كان يعاني عنها الاقتصاد الاسرائيلي . إضافة الى استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود .

واذا كان ما نشر حتى الآن في الصحف . العبرية . كفيل باسقاط الاقنعة عن وجه اسرائيل واجهاض كافة المحاولات الرامية الى تصوير اسرائيل على انها دولة ديمقراطية متحضرة وسط محيط اقليمي عكس ذلك فان ما نشر ايضا يكفي لاقدام مصر على متابعة القضية والمطالبة بفتح ملفات ما حدث من جرائم في عدوان ١٩٥٦ وايضا ١٩٦٧ . إضافة الى العودة لفتح ملفات جرائم الحرب التي جرت عام ١٩٤٨ والقضية هنا لا تتحمل الحديث عن مجرد تعويضات . او اعتذارات . فالمؤكد ان ماتم يشكل انتهاكا لكافة القوانين والاعراف الدولية وعلى رأسها اتفاقات جنيف . اضافة الى انه يشكل إهانة للشعب المصري ككل . وبالتالي لابد من متابعة هذه القضية وفتح كافة ملفاتنا حتى يتم الكشف عن مجمل جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرائيل بحق الشعوب العربية . وهو الأمر الذي يسقط الاقنعة المزيفة الموضوعة على وجه الدولة العبرية . وايضا يساعد في تغيير الصورة التي رسمتها وسائل الاعلام الغربية . بفعل النشاط اليهودي . عن الجرائم التي تعرض لها اليهود والتي منها تم توظيف سلاح . معاداة السامية . في مواجهة كل من يتناول اليهود أو اسرائيل على نحو لا يرضى القائمين على شئونها او قادة اليهود في مختلف أرجاء العالم .